Journal of Alsalam University
Vol.1, No1, **pp**. 24–34
DOI: https://doi.org/10.55145/acj.2018.01.01.003; ISSN: 2522-3402
http://journal.alsalam.edu.iq/index.php/acj

Studying the problems of higher education in Iraqi universities and proposed solutions -Survey study-

دراسة المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في الجامعات العراقية والحلول المقترحة – دراسة مسحية -

Prof. Dr. Haitham Diaa Abdel-Amir [1 *], Assistant Lecturer Ahmed Mohamed Haidar [2]

[1] *Department of Psychology/ College of Arts/ Al-Mustansiriya University, Iraq*

[2] *Ministry of Higher Education and Scientific Research, Iraq*

الاستاذ الدكتور هيثم ضياء عبد الامير [1، *]، المدرس المساعد احمد محمد حيدر [2]

[1]قسم علم النفس/ كلية الاداب / الجامعة المستنصرية, العراق

[2]وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, *العراق*

ABSTRACT

Educational institutions in the Ministry of Higher Education and Scientific Research, like any other official institution, suffer from some problems that hinder the educational and research process, which may negatively affect the performance of this institution In order to diagnose these problems in order to propose solutions, the current research aim is to conduct a "comprehensive" survey of these problems. A sample of Iraqi public universities was selected and the components of the educational process were categorized on a scientific basis which included the teacher, student and method. And then organize a questionnaire on the problems that face each of these components . after analyzing the results of this questionnaire, researchers have reached some of the most frequent problems, "and then study it in depth and provide solutions proposed on them.

الخلاصة

تعاني المؤسسات التعليمية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شأنها شأن اي مؤسسة رسمية اخرى من بعض المشكلات التي تعوق العملية التعليمية والبحثية والتي قد تنعكس سلبا" على اداء هذه المؤسسة , ولغرض تشخيص هذه المشكلات من اجل اقتراح الحلول لها هدف البحث الحالي الى اجراء مسحا" شاملا" لهذه المشكلات اذ تم اختيار عينة من الجامعات الرسمية العراقية ومن ثم تصنيف مقومات العملية التعليمية على اساس علمي والذي تضمن الاستاذ والطالب والمنهج ومن ثم تنظيم أستبيان بخصوص المشكلات التي تعترض كل مقوم من هذه المقومات وبعد تحليل نتائج هذا الاستقتاء توصل الباحثون الى بعض المشكلات الاكثر تكرارا" ومن ثم دراستها بشكل معمق وتقديم الحلول المقترحة بشأنها.

Keywords

الكلمات المفتاحية

Problems, education, Solutions

Received	Accepted	Published online
استلام البحث	**قبول النشر**	**النشر الالكتروني**
5/1/2018	6/3/2018	14/3/2018

الفصل الاول

التعريف بالبحث

مشكلة البحث

عانت المؤسسات التعليمية في العراق بشكل عام والجامعات العراقية على نحو خاص وعلى مر عقود طويلة من الزمن من الأهمال والتجاهل من قبل الحكومات المتعاقبة على العكس مما متوقع أذ أن من الواجب على أي دولة عصرية ترغب في تطوير الوطن والمواطن التركيز على المؤسسات التربوية والتعليمية ودراسة مشكلاتها والمعوقات التي تواجهها من أجل تشخيصها ومحاولة التغلب عليها ، ولما كانت أي مؤسسة تعليمية تستند على ثلاثة مقومات أساسية تتمثل في التدريسي والطالب والمنهج ، لذا فأن من المفترض أن يكون تطور هذه المنظومة أنما يستند الى تطوير هذه المقومات الثلاثة مما يعني أن تطوير هذه المنظومة لابد أن يستند الى عملية متابعة المشكلات التي تواجهها هذه المقومات الثلاثة ومحاولة التغلب عليها ، وبذلك فأن مشكلة البحث الحالي تتمثل بأفتراض وجود مثل هذه المشكلات والتي تراكمت الى الحد الذي أصبحت فيه معوقات في العملية التعليمية وتعمل على التأكل في المنظومة التعليمية بشكل عام والبحث العلمي بشكل خاص مما يتطلب تشخيصها ومحاولة دراستها بشكل علمي من أجل أقتراح الحلول العلمية بشأنه ووضعها أما أنظار من يرغب في تطوير التعليم العالي بشكل عام والجامعات بشكل خاص .

أهمية البحث والحاجة أليه

تأسس التعليم العالي بشكل عام والجامعة بشكل خاص لخدمة اهدافا" عامة يتم تحديدها من قبل رموز المجتمع من علماء وسياسيين والتي تعمل على خدمة الوطن من خلال خفض التوترات السياسية وعدم الاستقرار الاجتماعي وذلك بتوفير فرص التعليم والثقافة للمواطن وغرز القيم الانسانية العامة والاجتماعية والثقافة الخاصة بالمجتمع وغرز روح المواطنة الصالحة , بالاضافة الى توفير فرصة التعليم بالتساوي لكل شخص على وفق معايير علمية وأكاديمية وتخفيض مستوى العنف والجريمة في المجتمع من خلال تعليم المباديء الاخلاقية والتثقيف الاجتماعي, وأستئصال الفقر من خلال تحفيز النمو الاقتصادي [1].

ولما كان الاهتمام العالمي في القرن الواحد والعشرين منصبا" على مواضيع مهمة للغاية مثل التمدن والتصنيع والتألف العرقي والثقافي وجرائم العنف والارهاب وخصوصا" بين الاحداث والشباب والسلامة الغذائية والامراض الوبائية والعولمة , لذلك تضع الدول المتقدمة وزنا" كبيرا" لعملية التعليم في معالجة العديد من هذه المشكلات , وذلك من خلال تصميمها بالشكل الامثل والعمل على تحديثها بشكل مستمر ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لجميع المشكلات التي تواجهها [2].

وتولي العديد من دول العالم والحكومات اهتماما" كبيرا" بالتعليم العالي عموما" وطلبة الجامعة بشكل خاص فالعديد من الطلبة المتخرجين من الدراسة الثانوية والذين يمتلكون مهارات وقدرات بسيطة وغير كافية يحتاجون الى التوجيه والتطوير والتهذيب عند الدخول الى الجامعة لغرض تمكينهم من مواجهة عالم العمل بعد تخرجهم وكل ذلك يتم من خلال التعليم العالي [3].

ولايقتصر دور الجامعة على اعداد الطلبة من الناحية العلمية والفنية فقط وانما العمل على اعدادهم نفسيا" وأجتماعيا" وتهيئتهم لمواجهة متطلبات الاداء في العالم المتحضر والمتمدن كأن يكون تمكين الطالب من تثقيف نفسه بنفسه من خلال الاطلاع على الكتب والمصادر العلمية والثقافية وعلى مستوى عالي نسبيا" وأستخدام الحاسوب من خلال اداء المهام الاساسية العامة والخاصة بتخصصه وميدان دراسته وحل المشكلات المعقدة وصياغة الفرضيات القابلة للاختبار وتصميم المواقف التجريبية في ذلك , والاتصال الفاعل مع الاخرين من خلال الوسائل التحريرية والشفوية والعمل بشكل فاعل داخل جماعات متعددة ومع مختلف الاشخاص ومن خلفيات شتى [4].

ونظرا" لزيادة اعداد المتعلمين في الجامعة فأن هناك حاجة لبذل جهدا" استثنائيا" وعلى جميع المستويات للارتقاء بالتعليم العالي ليصبح قادرا" على مواجهة المشكلات الاتية :

1 – تشجيع الطلبة على اكتساب المهارات والمعرفة الضرورية والمطلوبة لتحقيق النجاح في حياتهم اللاحقة ومهنهم من خلال استثمار فرصة اكمال دراستهم الجامعية وعدم التسرب منها لأي سبب من الاسباب وخصوصا" بالنسبة لأولئك الذين ينحدرون من خلفيات اجتماعية واقتصادية واطئة .

2 – تتطلب الدراسة الجامعية من الطالب ان يتحلى بمستوى عالي من الطموح والانجاز العالي والذي ينبغي ان ينعكس على تحصيله الدراسي وخصوصا" في العام الدراسي الاول والذي يمتلك خصوصية كبيرة لانه مرحلة التحول من الدراسة الثانوية الى الدراسة الجامعية والتي تختلف في كل خصائصها وصفاتها , فبعض الطلبة الذين يتم قبولهم في الجامعة بشكل روتيني يهملون المتطلبات الاكاديمية وينشغلون في طبيعة الحياة الجامعية مما يؤثر سلبا" على مستوياتهم الاكاديمية ويجعلها منخفضة .

3 – يقضي معظم طلبة الجامعة اوقاتهم في العمل في مهن متعبة ومستنزفة لطاقات الطالب وعليه فقد اظهرت احدى الدراسات العلمية ان عمل الطالب لاكثر من 14 ساعة في الاسبوع يؤثر سلبا" على تحصيله ويؤدي الى انخفاض درجاته الدراسية [5].

4- وفي الوقت نفسه فأن الخبرات المتحققة للطالب من خلال عمله في مهن ذات نوعية ومستوى عالي ولأوقات قصيرة كأن يكون في خدمة المجتمع او ضمن الجامعة تحقق فائدة كبيرة للطالب .

5- في السنوات الاولى من الحياة الجامعية يحتاج معظم الطلبة الى المتابعة والارشاد والتوجيه سواء كان من الوحدات المختصة او من قبل الاساتذة لتبصيرهم بطبيعة حياتهم العلمية والعملية ومتابعة مشكلاتهم والعمل على تذليلها , فقد اشارت معظم الدراسات الحديثة الى ان طلبة الجامعة في الوقت الحاضر يتعرضون الى الضغط والحزن اكثر من الطلبة في العقود الماضية وفقا" لاحدى الدراسات الاجنبية التي تناولت اكثر من 300000 طالب جامعي في اكثر من 500 كلية وجامعة [6].

وفي عام2002 اشار 27% من طلبة الجامعة (وهذه النسبة اعلى من عام 1985) بأنهم يشعرون على نحو متكرر بالتشوش والارباك والاكتئاب اكثر من اقرانهم في عقد الثمانينات من القرن الماضي من خلال الضغوط التي يواجهونها من اجل النجاح في الجامعة والحصول على مهنة مناسبة بعد التخرج والحصول على الموارد المادية الكبيرة وهي كلها اهتمامات سلبية لهؤلاء الطلبة [7] .

وفي احدى الدراسات ظهر بأن الظروف الأكاديمية خلقت الضغط الأكبر على طلبة الجامعة سواء كان فيما يتعلق بالامتحانات اليومية والنهائية او الحصول على الدرجات أو التنافس بين الطلبة أو البيئة الصفية أو طبيعة الأساتذة أو مطالبهم الكثيرة أو الامتحانات السهلة أو التحريرية أو القلق بشأن الحصول على المهنة في المستقبل أو الضغوط المستقبلية التي تواجههم بعد التخرج [8].

أما الظروف الشخصية التي تسبب الضغط الأكبر للطلبة فقد تضمنت العلاقات الودية والعاطفية بين الطلبة والصراعات مع الوالدين وتوقعاتهم والحصول على الموارد المالية والرفقة في غرف الأقسام الداخلية والصراعات الناتجة عنها [9].

وفي أحدى الدراسات التي تحرت عن أسباب السعادة لدى طلبة الجامعة والتي تناولت 222 طالب متخرج وعند مقارنة المجموعتين المتطرفتين العليا والدنيا وبنسبة 10%على متغير السعادة وجد ان الطلبة السعيدين جدا" كانوا أكثر انبساطية في علاقاتهم الاجتماعية وكانت لديهم علاقات حميمة داخل الجامعة بالمقارنة مع الطلبة غير السعيدين والذين كانوا يقضون معظم أوقاتهم لوحدهم [10].

وقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الأكثر تعليما" في العالم عام 2001 اذ أن 29 % من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 - 29 سنة من أبناءه يحملون شهادة البكلوريوس على الأقل مقارنة" بعام 1971 اذ كانت النسبة 17% [11].

ومن المتوقع أن تشهد البيئة التعليمية والجامعية على وجه الخصوص توسعا" كبيرا" في العقد القادم بسبب تزايد أعداد طلبة الثانوية الملتحقين بالتعليم العالي , ففي العقود الأخيرة كانت هنالك زيادة هائلة في أعداد الأشخاص الذين التحقوا بالجامعة وتشير أخر الأحصائيات الى أن مجتمع طلبة الجامعة مستمرا" بالاتساع ، أما بالنسبة لأعداد الملتحقين بالجامعة حول العالم فأن كندا حصلت على أعلى نسبة وهي 41% بالنسبة للطلبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 – 21 سنة , تأتي بعدها بلجيكا بنسبة 40% ثم فرنسا 36% ثم الولايات المتحدة الأمريكية 35% بعدها ايرلندا 31 % ثم نيوزلاند 25% حتى عام 1999 [12].

أما النسبة الأعظم في زيادة أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعة فقد تحققت في أفريقيا أذ وصلت الى 128% مابين عام 1980 – 1996 , وفي الواقع أن هذه الأحصائيات لا تتضمن العديد من الطلبة المعيدين الذين يزيدون من نسبة مجتمع طلبة الجامعة في الولايات المتحدة الأمريكية أذ أن معظم الطلبة المحسوبين على مجتمع طلبة الجامعة أما أنهم لا يتمكنوا من الالتحاق بالجامعة بعد حصولهم على المقاعد الدراسية أو أنهم يلتحقون ويفشلون في مواصلة دراستهم بسبب بعض المشكلات التي تعترض مسيرتهم التعليمية أذ تشير الأحصائيات الى أن نسبة طالب لكل خمسة طلبة من المستمرين في الدراسة يترك دراسته الجامعية بسبب هذه المشكلات و أن ما يقارب ثلثي الطلبة الذين يكون دوامهم جزئيا" يفشلون كذلك في دراستهم [13] .

ويحاول العديد من الطلبة الذين يفشلون في دراستهم الجامعية التوفيق مابين الدراسة والعمل و مسؤلياتهم العائلية وأطفالهم وعلاقاتهم الاجتماعية والتي ينجم عنها العديد من المشكلات التي تواجههم في مقابل متطلبات تفوقهم ونجاحهم [14].

ومن هذه المنطلقات تتجسد أهمية البحث الحالي في انه يتحرى المشكلات التي يواجهها التعليم العالي والبحث العلمي في العراق بشكل عام وطلبة الجامعة على وجه الخصوص بوصفهم الهدف الأساس من عملية التعليم , وبهدف تشخيص هذه المشكلات واقتراح بعض المعالجات لها وخصوصاً في الجامعة بوصفها البيئة التعليمية الأساس التي تنبثق منها جميع مفاصل الحياة من خلال تخصصاتها العلمية والأنسانية والتي يقاس مدى تطور أي مجتمع على أساس تطور هذه المؤسسة .

أهداف البحث

1- أجراء مسحا" شاملا" للمشكلات التي تواجه التعليم العالي في العراق .
2- اقتراح الحلول العلمية والعملية لهذه المشكلات .

حدود البحث

يتحدد البحث الحالي بالجامعات الرسمية (الحكومية) التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تقع ضمن الرقعة الجغرافية للعاصمة بغداد (بغداد , المستنصرية , التكنولوجية) ولمكونات العملية التعليمية (الأستاذ , المنهج , الطالب) وللعام الدراسي 2009-2010 .

تحـديد المصطلحـات

ورد في البحث الحالي مصطلحين هما المشكلة والتعليم وفيما يأتي التعريفات الخاصة بكل مصطلح :

أولا" :- المشكلة Problem

عرفها كل من Steptoe & Ayers , 2005 على أنها :

" تحديا" يواجه المسار الطبيعي للأحداث والذي يتسبب في أحداث أعاقة تحقيق الهدف والتي تحتاج الى نشاط عقلي لتصحيحه " [15].

ويعرفها الباحثون على أنها :

" الأرباك والتعقيد الذي يواجه الموقف والذي يحتاج الى تنظيم مكوناته أو المثيرات التي يتكون منها أو أعادة صياغة العلاقات التي تربط هذه المكونات "

ثانيا":- التعليم Education

ويعرفه Spring , 2006 على انه :

" العملية التي تهدف الى أكساب المعرفة الى المتعلم من خلال الاساليب العلمية المنظمة بهدف أجراء تغييرا" في السلوك " [16].

ويعرفه الباحثون على انه :

" عملية الاتصال والتي تتكون من المرسل (المعلم) والذي يقوم بتوجيه رسالة علمية (المنهج) الى المتلقي او المستقبل (الطالب) بالاستناد الى الاسس العلمية وبمساعدة التقنيات الفنية المتطورة "

الفصل الثاني

ادبيات البحث

لقد أشارت أحدى الدراسات الى انه وعند حدوث المشكلة لابد من حصرها على أطرافها أو المصادر ذوي العلاقة بها , فعلى سبيل المثال في العام الدراسي الاول للطالب في الجامعة يواجه الطالب العديد من المشكلات وبذلك فأن الطلبة الذين يكونوا أكثر تكيفا" هم الذين يمتلكون ستراتيجيات ناجحة في التعامل مع مشكلاتهم العائلية الخاصة [17] .

وعلى هذا الأساس تشير أحدى الدراسات الى أن عند التعامل مع المشكلة تعاملا" ناجحا" لابد من اعتبارها تحديا" والعمل على التغلب عليها بدلا" من اعتبارها عبأ" مهددا" والرضوخ لها[18] .

وتشير معظم الدراسات الى وجود جملة من النقاط الأساسية التي ينبغي مراعاتها عند التعامل مع المشكلة وهي على ما يأتي :

1- قمع المشكلة أوتجاهلها لا يحلها وأنما يجعلها تتفاقم وتتراكم مما قد يجعل حلها صعبا" أذا لم يكن مستحيلا" .

2- عند عدم التمكن من حل المشكلة من قبل أطرافها الحقيقيين فانه قد يؤدي الى أشراك أطرافا" ثانوية مما يجعلها تتسع وتكبر وقد يصبح من الصعب السيطرة عليها .

3- تبدأ المشكلة في العادة بموقف يبتعد عن مساره الطبيعي ويحتاج الى نشاط عقلي لأعادة تصحيحه , ولكن أذا ما اقترن بشحنة انفعالية فأن الموقف يصبح أكثر تعقيدا" , لذا فأن حل المشكلة عقليا" أو وضعها في مسارها الطبيعي لا يحلها كليا" أذ أنها تبقى قائمة على المستوى الانفعالي .

4- العمل على مواجهة المشكلات وحلها وتيسيرها وتذليلها في الغالب يشيع روح السعادة والأمل والتفاؤل لدى أطرافها .

5- غالبا" ما تكون المشكلة محاطة بجو من القلق والتوتر وعدم الارتياح وبذلك فأن مثل هذا الجو يعيق حلها , لذا فمن الضروري العمل على تهيئة الجو الملائم والصحي لمعالجة المشكلات التي تعترض الوسط التعليمي .

ومن هذه المنطلقات يمكن تحليل العملية التعليمية على أساس ثلاث مقومات أساسية بوصفها الأطراف الأساسية لأي عملية تعليمية وهي كما يأتي:

1.المعلم Teacher

2.المتعلم Learner

3.المنهج Curriculum

الفصل الثالث

أجراءات البحث

أشتملت أجراءات البحث الحالي على شطرين تضمن الشطر الأول على مسح المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي والشطر الثاني على أقتراح الحلول العلمية بشأنها وكما يأتي :-

أولا" :- مسح المشكلات

- **مجتمع البحث :**

يشتمل مجتمع البحث الحالي على الجامعات والمعاهد العراقية التي تنظوي تحت مظلة التعليم العالي والبحث العلمي بطلبتها وأساتذتها ومناهجها العلمية مما يجعل من الصعب وصف مجتمع البحث الحالي بالأرقام أن لم يكن من المستحيل .

- **عينة البحث**

اشتمل البحث على عينة مكونة من 2263 طالب وطالبة ومن مختلف المراحل الدراسية الأولية ومختلف الاختصاصات العلمية والأنسانية و253 تدريسي وبمختلف درجات التحصيل العلمي سواء كانوا من حملة شهادة الماجستير او الدكتوراه وبمختلف الألقاب والدرجات العلمية ومن جميع الاختصاصات العلمية والذين اختيروا بطريقة عشوائية حسبما أتيح للباحثين من الجامعات المذكورة .

- **أجراءات المسح**

لغرض أجراء عملية المسح الشامل للمشكلات التي تعترض التعليم في الجامعات تم تنظيم استمارة خاصة بذلك (ملحق 1) وتم توزيع استمارة المسح هذه على جميع أفراد عينة البحث والطلب منهم الأجابة على الأسئلة المطروحة في الاستمارة بمنتهى الحرية وبدون أي تقيد, وبعد تفريغ استمارات البحث وتصنيف الأجابات وتوحيدها , تبين وجود العديد من المشكلات التي تعترض العملية التعليمية وعلى جميع الاصعدة .

وفيما يأتي بعض المشكلات المستنتجة وحسب مكونات المنظومة التعليمية المذكورة سلفا" :-

اولاً:المعلم

ويعد بمثابة الرسول الذي تقع عليه مسؤولية أيصال الرسالة المراد أيصالها الى المتعلم او المتلقي وفي هذا الحالة يتمثل بالاستاذ الجامعي وبذلك فان هناك جملة من الصفات والخصائص التي ينبغي توافرها في هذا الرسول لكي يكون قادراً على ايصال هذه الرسالة مثل القدرة الكبيرة على التأثير والاقناع والتي تحتم عليه ان يكون على قدر كبير من صفات وخصائص الانموذج الذي يقتدى به المتعلم , ولما كانت مرحلة الدراسة الجامعية تستند الى حدً كبير على عملية معالجة المعلومة المبنية على أساس التفكير المجرد والاستنباط والاستقراء والتوقع والتنبؤ وليس على أساس تخزين المعلومة واسترجاعها لذا يتطلب في من يعمل في هذه المهنة أن يتمتع هو بالأساس بهذه الصفة والخاصية ولكن ومع الأسف الشديد فأن ما يلاحظ على بعض الأساتذه الجامعين العاملين في الجامعات العراقية أنهم لا يمتلكون هذه القدرة من خلال ما يبدر عنهم من أساليب التعليم المبنية على أساس التلقين والأملاء فقط والذي يمكن لأي جهاز تسجيل تقديم ذلك في ظل التطور التقني الحديث , وفي بعض الأحيان فأن محتوى المادة الملقنة أصبح تراثاً علمياً في مقابل الثورة العلمية المتنامية وبشكل سريع في العالم المتطور وهذا بدوره قد ينعكس على مستوى مخرجات هذه المنظومة التعليمية الذي لا يواكب مستوى مخرجات الجامعات العالمية وهذا بالفعل ما يحدث عند تقويم معلومات الطالب الجامعي العراقي عند التحاقة بالجامعات العالمية وتصنيفها في أي حال من الأحوال ضمن مرحلة دراسية أدنى من تلك الجامعات ومن خلال عملية المسح تبن ما يأتي: -

1.عدم وجود معايير ومقاييس علمية حقيقية يتم على أساسها اختيار من يستحق العمل في هذا الميدان واستبعاد غير الصالح لهذه المهنة رغم امتلاكه لشهادة عليا.

2.عدم وجود اختبارات شخصية صادقة لمن يتقدم للعمل في هذه المهنة والتي يتم على أساسها تحديد جملة من الخصائص والصفات التي ينبغي توافرها في الأستاذ الجامعي والتي ينبغي تحديدها على أساس دراسة وتحليل هذه المهنة تحليلاً علمياً دقيقاً وعلى وفق معايير عالمية كأن يكون مثلا توفر خاصية المرونة من خلال ما تظهره دراسة تحليل هذه المهنة لذا فان اختبار الشخصية الذي يثبت عكس ذلك أي أن المتقدم لهذه المهنة يتسم بالتصلب أنذاك يمكن استبعاده.

3. نظراً لطبيعة المجتمع الذي يحيا فيه الأستاذ الجامعي أو الذي ينحدر منه فأن طبيعة العلاقة القائمة بينه وبين المتلقي أو المتعلم أو الطالب مبنية على أساس العلاقة التسلطية الموروثة عن أجدادنا (المعلمين القدماء) وعلى الرغم من عدم قدرته على استخدام أساليب هؤلاء المعلمين بسبب بعض التعليمات والقوانين التي تحرم عليه ذلك إلا انه غالباً ما يجد بدائل أخرى لأشباع رغباته وميوله التسلطية مما ينعكس على طبيعة العملية التعليمية.

4. بعد المسافة النفسية بين المعلم والمتعلم والتي يحاول الأستاذ خلقها والحفاظ عليها من خلال رسم مجال واسع يحيط به ويعمل على أبعاد الطالب عنه دائماً بسبب الصورة العقلية النمطية السلبية التي يمتلكها بحق الطالب والتي تحتاج إلى عادة رسمها أو تشكيلها لديه.

5. الانغلاق الفكري الذي يتصف به بعض الأساتذة والناجم عن عدم الانفتاح على المعلومات والخبرات الجديدة في مجال أختصاصه.

6. العزلة الثقافية التي يعيشها الأستاذ الجامعي من خلال عدم اطلاعه على البيئات المهنية المماثلة لبيئته ومحاولة محاكاتها والتطلع إلى الوصول لمستوياتها وعلى جميع الأصعدة.

7.عدم توافر الفرص التطويرية مثل الدورات والبعثات بين الحين والأخر سواء كانت الداخلية أو الخارجية والتي تسهم في أعادة بناء منظومته المعرفية وتطويرها.

8.عدم كفاءة الضوابط والقوانين الخاصة بتقويم أداء الأستاذ الجامعي بالشكل الذي يمكن البعض من الالتفاف عليها والتخلص منها بدلاً من تطبيقها والنهوض بمستواه العلمي.

9. عدم توافر مصادر استقاء المعلومات أو صعوبة الحصول عليها والتي ينبغي توفيرها للأستاذ الجامعي كل حسب اختصاصه من كتب علمية ودوريات ومختصرات بحوث وخطوط الانترنيت سواء داخل الجامعة أو خارجها.

10. عدم توفر الدعم المادي والمعنوي للأستاذ الجامعي في مجال البحث العلمي وتحميله أعباءه والذي انعكس فعلاً على الدافعية نحو البحث العلمي.

11. تقييد الأستاذ الجامعي بالقوانين التي تعمل على احتجازه داخل الجامعة فقط في حين أن من صميم عمله البحث العلمي الذي قد يتطلب منه التحرك خارج أطار التدريس والجامعة مما ينعكس على أداءه التعليمي .

12.منع الأستاذ الجامعي من التعاقد مع المؤسسات أو الوزارات ذات العلاقة باختصاصه والذي من شأنه أن ينقل خبراته الى ميدان التطبيق ونشر معرفته ومعلوماته الى ارض الواقع مما يشكل أثراً سلبياً على منظومته النفسية ويشعره بالعجز عن الأنفتاح على المجتمع.

ثانياً:المتعلم

والمقصود به متلقي الرسالة التعليمية أو المادة المنهجية والدراسية أي الطالب وهو المقصود من العملية التعليمية أو الهدف الأساس فيها ، ولما كان الطالب الجامعي هو نتاج عملية تربوية سابقة تعمل على أعداده لهذه المرحلة وعلى الرغم من أن ليس كل من أكمل المرحلة الأعدادية يكون مؤهلاً لأكمال الدراسة الجامعية في معظم دول العالم إلا أن بلدنا العظيم قد وفر هذه الفرصة لكل طالب للانخراط في التعليم الجامعي والحصول على الشهادة بهدف تثقيف المجتمع والوصول الى مستويات التقدم والرقي العالمية , ولكن على الرغم من ذلك وعلى ما يبدو أن هناك بعض المشكلات التي تحيط بالمقوم الثاني للعملية التعليمية أي الطالب والتي استنتجت من عملية تحليل نتائج أجابات عينة البحث وهي على ما يأتي:

1.الاعتماد على معيار معدل الطالب فقط في تصنيفه أو اختياره للدراسة على الرغم من عدم توفر بعض الخصائص الشخصية والعقلية التي يتطلبها الاختصاص الذي يدرس فيه.

2.عدم التحلي ببعض الخصائص الأخلاقية التي ينبغي توافرها في الطالب الجامعي والتي تستند الى سيرته الشخصية والاجتماعية.

3.عدم تفرغه التام للدراسة مما يجعله غير مواظباً على الدراسة ومتطلباتها.

4.جهله بحقوقه وواجباته اتجاه الجامعة والدراسة الجامعية.

5.أنخفاض دافعيته نحو التعلم وارتفاع دافعيته نحو الحصول على الشهادة وبشتى الطرق والأساليب.

6. لامبالاته بقوانين الجامعة بسبب التراخي في تنفيذها وتطبيقها.

7.صعوبة أيصال مشكلاته وطموحاته الى المسئولين في الجامعة لعدم توافر قنوات حقيقية لذلك.

8.محاولات استخدام بعض الطلبة انتمائاتهم ونفوذهم وعلاقاتهم في سير العملية التعليمية.

9.ضعف فرص التفاعل مع التدريس داخل القاعة الدراسية بسبب الأعداد الهائلة من الطلبة في الصف الواحد.

10.السعي الى الحصول على الدرجات التقيمية بأساليب بعيدة عن المعايير العلمية المعتمدة في منح الدرجة حسب الاستحقاق.

11.انعدام الفرص والمناسبات الحقيقية التي تميز الطالب المجتهد عن أقرانه.

12.سوء الظروف الفيزيقية المحيطة بجو المحاضرة والقاعة الدراسية التي تساعد على الاستيعاب والتفكير الجيد.

13.عدم فاعلية البرامج الارشادية والتوجيهية المتوفرة حالياً في تفهم مشكلات الطالب والمساعدة في حلها أو التغلب عليها.

14.ضعف شعور الطالب بالانتماء الى هذه البيئة التعليمية.

15.وجود ميول ودوافع عدائية لدى بعض الطلبة تهدف الى الاساءة الى الجامعة ومؤسساتها.

16.محاولات بعض الطلبة نقل بعض سلوكيات الشارع الى الجامعة.

17.ضعف علاقة الطالب بزملائه وخصوصاً من الجنس الأخر والمبنية على أساس الاحترام المتبادل والأخلاق والمعايير الاجتماعية.

18.سوء علاقة الطالب مع أساتذته ورؤساء أقسامه بسبب الهالة والمجال النفسي الواسع الذي يرغب الطالب التحرك فيه.

19.عدم امتلاك رؤية واضحة الى الحياة الجامعية المثالية وامتلاك صورة عقلية مخطوءة عن الحياة الجامعية والمتمثلة بالاختلاط بين الجنسين فقط.

20.امتلاك فكرة خاطئة مفادها أن الحصول على الشهادة الجامعية هي تحصيل حاصل بغض النظر عن أجتهاد وجهد وسعي الطالب وخصوصاً في الدراسات المسائية.

ثالثاً: المنهج

ويقصد به مجموعة الأفكار والمبادئ والأساسيات التي يشتمل عليها العلم أو التخصص والمراد تعليمها أو أيصالها الى المتعلم من خلال المعلم وبالوسائل المتعددة ويتشمل المنهج على جانبين هما الجانب النظري المقروء والمكتوب والجانب العلمي والتطبيقي أي تطبيق المبادئ والأفكار على ارض الواقع أو الميدان وعلى ذلك فان للمنهج مشكلات أيضا" يمكن استنتاجها وأجمالها بما يأتي:

1. قدم المناهج العلمية التي تدرس في الجامعة والاقتصار عليها فقط , فعلى الرغم من أن البناء المعرفي والعلمي بناءً هرمياً يبدأ من القاعدة وينتهي إلى القمة إلا أن بعض المناهج العلمية في بعض التخصصات لاترقى خطوة واحدة عن قاعدة هذا البناء.

2. الافتقار إلى المصادر العلمية الحديثة والتي ينبغي أن تواكبها المكتبات المركزية في الجامعات أسوةً بالجامعات العالمية والتي ما أن يحاول الباحث والأستاذ والطالب الحصول عليها إلا ويجدها في هذه المكتبة ولكن واقع الحال في مكتباتنا المركزية بعيد كل البعد عن ذلك.

3. قلة عدد المصادر العلمية في المكتبات اذ أن بعض المصادر تقتصر على النسخة الواحدة وفي حال فقدانها يصبح من المحال الوصول الى ذلك المصدر داخل الجامعة أو حتى داخل القطر.

4. اعتماد بعض المناهج الدراسية على شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) من دون وجود المعيار الدقيق لتحديد مدى صلاحية ذلك المصدر لاعتماده بوصفه منهجاً دراسياً.

5. الافتقار الى وسائل الأيضاح العلمية لأيصال الأفكار والمبادئ العلمية اذ تشير معظم الدراسات العلمية الى ان استيعاب المعلومة غالباً ما يكون أفضل عند اشتراك أكثر من حاسة في ترميزها وعلى هذا الأساس فان سماع المعلومة ورؤيتها بالعين المجردة يسهل ويسرع من استيعابها.

6. عدم وجود القوانين والتعليمات التي تحمي الاستاذ من الاشكاليات الناجمة عن طرح المادة الدراسية والافكار والتأكيد على أنها لا تعبر عن وجهة نظره وأنما وجهة النظر العلمية.

7. الافتقار الى مبدأ الموضوعية في طرح المناهج العلمية ومناقشتها وعدم التحيز الى أي وجهة نظر وترك الأمر للمتلقي أو الطالب لتقرير مدى صحة المعلومة بالاستناد الى المنطق والعقل.

8. أفتقار الأقسام العلمية الى المختبرات والأجهزة العلمية الحديثة التي تعزز الجانب التطبيقي للعلم.

9. عدم وجود مكتبات خاصة بالأقسام العلمية وضعف مكتبات الكليات وافتقارها الى ابسط خصائص وصفات المكتبات العلمية.

10. اعتماد بعض التدريسيين على المناهج السابقة لأقرانهم على الرغم من كل السلبيات التي تحيط بها واستسهال ذلك.

11. عدم وجود التقنيات الحديثة والمتمثلة بأجهزة تسجيل ونقل المحاضرات الدراسية عبر الأنترنت الى الطالب والتي يمكن ان تكون بديلة عن تركيز الطالب في تسجيل أو تدوين المحاضرة بدلاً من الانتباه لها واستيعابها.

12. عدم وجود معايير علمية دقيقة في احتساب وقت المحاضرة وكمية المعلومات المطروحة والتي من الممكن أن تؤثر سلباً على أداء وانتباه الطالب بالأضافة الى جملة من المتغيرات النفسية مثل الملل والتعب وبعض المتغيرات العقلية مثل القدرة على التفكير والاستنتاج.

13. الهدر في معظم وقت المحاضرات في أمور بعيدة كل البعد عن المنهج الدراسي مثل تدوين حضور الطلبة.

14. الارتعاب من الاستفسار أو مناقشة المادة العلمية مع التدريسي بسبب توقع ردود الافعال السلبية الصادرة أما عن الطلبة أو عن التدريسي نفسه على الرغم من أهمية ذلك السؤال الذي ربما تؤدي أجابته الى الأستيعاب التام للفكرة.

15. اعتماد بعض التدريسيين على معاييرهم الشخصية في تقرير مفردات المنهج الدراسي على الرغم من تحديدها ضمن خطة وزارية.

16. اقتصار تقديم المنهج الدراسي على تدريسي واحد في الفصلين الدراسيين وفي بعض الأحيان لجميع الصفوف وأحيان أخرى لعدة مراحل.

17. عدم اعتماد مبدأ التخصص الدقيق في منح المادة الدراسية والمنهج الدراسي للتدريسيين.

18. أقتصار المنهج الدراسي على مصدر واحد وربما يكون لأكثر من مادة دراسية.

19. عدم وجود معايير واضحة للحصول على الدرجة مبنية على أساس مدى استيعاب الطالب للمنهج الدراسي بحيث تكون موزعة على جميع أجزاء المنهج.

20. الافتقار الى الساعات العملية والتطبيقية في العديد من التخصصات بسبب عدم توفر أمكانياتها.

21. عدم فاعلية اللجان العلمية في تقويم مدى كفاءة المناهج العلمية أو مستواها أو حتى مدى انجازها.

22. ضعف المصادر العلمية الموجودة والتي تعتمد على أسلوب السرد والتكرار من مصادر أخرى وخصوصاً فيما يخص المصادر العربية والمعتمدة في بناء المناهج الدراسية في معظم التخصصات.

23. قلة القاعات الدراسية في جميع الاقسام وتنامي وزيادة أعداد الطلبة المقبولين في الأقسام والذي يؤدي الى اكتظاظ القاعات الدراسية بالطلبة والذي يؤثر سلباً سواء كان على التدريسي او الطلبة.

24. عدم وجود معايير علمية دقيقة في تصميم الاختبارات التحصيلية (الامتحانات) والتي ينبغي مراعاتها عند تصميم هذه الاختبارات كأن يكون توزعها على جميع المنهج الدراسي وليس اقتصارها على جزء وأهمال بقية الأجزاء بالأضافة الى العديد من السلبيات التي لامجال لذكرها حالياً والتي تؤدي الى عدم التكافؤ في توزيع الدرجات بين الطلبة كل حسب أستحقاقه.

ثانيا" :- أقتراح الحلول

من خلال استعراض هذه المشكلات يمكن الخروج ببعض المقترحات التي يمكن دراستها في ضوء الأمكانيات المتوفرة والواقع العملي لها وتسخيرها في وضع الحلول المناسبة لها وهي كما ياتي:

1.الأستعانة ببعض الاختبارات النفسية واختبارات الشخصية أو اللجان النفسية في تحديد مدى أمكانية وقابلية المتقدم لمهنة التدريس في الجامعة بعيداً عن كل المعايير الأخرى.

2.التوجيه بأجراء دراسة تحليل مهنة الأستاذ الجامعي لتحديد الصفات والخصائص الواجب توافرها في هذه المهنة لاعتمادها معياراً في اختبار المتقدم لهذه المهنة وتحديد مدى صلاحية من يمارسها من خلال تحديد مدى انطباق هذه الصفات والخصائص عليه وأحالة من لا تنطبق عليه الى العمل الأداري.

3.استبعاد التدريسي الذي لديه ميول تسلطية بناءً على تقييمات موضوعية للتقليل من الأثار السلبية لمثل هذه الخاصية في شخصية الأستاذ الجامعي على سير العملية التعليمية.

4. تنظيم الدورات التثقيفية والأرشادية على يد أساتذة متخصصين في هذا الميدان لجميع أساتذة الجامعة والتي يتم من خلالها تغيير اتجاهاتهم السلبية نحو الطلبة وأعادة بناء اتجاهات تستند الى مبدأ التقرب من الطالب واعتباره أخ او ابن او صديق.

5. حث وتشجيع الأستاذ الجامعي على تطوير نفسه من خلال توفير فرص الانفتاح على الجامعات العالمية وعلى مصادر المعلومات من كتب واشتراك في المجلات والدوريات العلمية.

6.تنظيم زيارة سنوية او حتى كل خمسة سنوات للأستاذ الجامعي لأحدى الجامعات العالمية حتى وان كانت لفترة وجيزة لما لذلك من اثر في تغيير منظومته المعرفية عن نفسه ومهنته وبيئته الجامعية.

7.أعادة بناء ضوابط تقويم أداء الأستاذ الجامعي من خلال التعاون على الأقل بين الجامعات.

8.توفير خط انترنيت مجاني داخل الجامعة وخارجها لكل أستاذ جامعي .

9. تقديم جميع الأمكانيات والتسهيلات وتكاليف البحوث العلمية التي يقدمها الأستاذ الجامعي بعد أقرار صلاحيتها من قبل اللجان المختصة.

10.فك القيود عن الأستاذ الجامعي داخل وخارج الجامعة ليتسنى له انجاز واجباته وبحوثة ومؤلفاته بحرية تامة مع التأكيد على ضرورة أداء واجباته اتجاه الجامعة كل حسب درجته العلمية.

11.منح الأستاذ الجامعي حرية الانفتاح على المجتمع والمؤسسات لنقل خبراته الى الميدان والاستفادة منها.

12. توجيه المختصين في مجال الاختبارات المهنية لتصميم بعض المقاييس ولجميع التخصصات والتي يتم على أساسها تحديد مدى أهلية وكفاءة المتقدم للدراسة الجامعية وفي اي اختصاص كما هو الحال عند التقديم للدراسة في كلية القوة الجوية او بعض الاختصاصات الأمنية.

13.اعتماد بعض التقارير التي تشير الى حسن سيرة وسلوك الطالب في جميع المراحل الدراسية السابقة للجامعة قبل دخوله الى هذا الوسط الحساس.

14.تنظيم كراس صغير يوزع على الطالب الجامعي عند دخوله الى الجامعة يعمل على توعيته بحقوقه وواجباته بالاستناد الى القوانين والتعليمات الجامعية المعمول بها.

15. الأشهار بالعقوبات المتخذة بحق الطلبة المسيئين الى النظام الجامعي لتلافي تكرارها لدى البعض الأخر.

16.استحداث وحدات أدارية في الكليات تعنى بشؤون الطلبة وتعمل على أيصال مشكلاتهم الى أعلى المستويات في الدولة بعد دراستها وتقويمها.

17. التقليل من أعداد الطلبة قدر المستطاع في الصف الدراسي الى حدود 15-20 طالب كحد أعلى والذي ينعكس ايجاباً على جميع مستويات العملية التعليمية.

16.محاسبة الطالب الذي يحاول استخدام سلطته او انتماءه او نفوذه في التأثير على سير العملية التعليمية ومحاسبة الجهة التي تؤيده بالتعاون مع السلطات القضائية.

17.حث التدريسيين على تحديد معايير الحصول على درجة السعي السنوي منذ اليوم الأول للعام الدراسي ورفع ذلك الى اللجنة العلمية في القسم ليتسنى لها محاسبة التدريسي والطالب الذي يخرج عنها او يتجاوزها.

18.تشكيل لجنة وزارية تتألف من المختصين في ميدان التربية وعلم النفس لتفحص القاعات الدراسية في جميع اقسام وكليات وجامعات القطر ورفع تقاريرها بشأن مدى صلاحيتها وملائمتها للعملية التعليمية.

19. أعادة تقويم أداء المراكز الأرشادية في الجامعات من خلال الاستفسار عن ذلك من الطلبة انفسهم والمعنين من هذه العملية اي الذين أنشأت من اجلهم وغلق او استبدال كوادر بعض هذه المراكز أذا ما ثبت عدم فاعليتها.

20. تعزيز شعور الطالب بالانتماء الى الجامعة من خلال دراسة كافة احتياجاته والعمل على توفير الممكن منها.

21.وضع القوانين التغريمية الشديدة على كل من يسيء الى ممتلكات الجامعة.

22. تشخيص الظواهر البعيدة عن بيئة الجامعة وتنبيه الطلبة عليها بين الحين والاخر من خلال رئاسات الأقسام وفصل الطالب من الجامعة في حال تكراره لها بعد التنبيه والأنذار.

23. تغيير رئيس القسم او الاستاذ الذي يثبت تعاليه على الطالب او عدم تعاونه معه في كل ما يخدم العملية التعليمية.

24.تنبيه اللجان الأمتحانية والطلبة الى عدم الأساءة الى بعض القوانين التي شرعت لخدمة الطالب ومساعدته واستغلالها بالشكل الذي يسيء الى العملية التعليمية والاشارة الى امكانية الغائها في حال ثبوت ذلك.

25.تأسيس لجان علمية متخصصة في كل قسم وكلية وجامعة لأعادة تقويم المناهج العلمية المعتمدة في التدريس وتنبيه التدريسيين الى تغييرها وتطويرها في حال ثبوت قدمها.

26. تخصيص ميزانية ضخمة لاستيراد المصادر العلمية في جميع الاختصاصات وتحديث المكتبات المركزية في الجامعات والكليات والأقسام والاشتراك في الدوريات والمجلات العلمية العربية والأجنبية وبأكثر من نسخة واحدة للمصدر الواحد ليتسنى لأعداد كبيرة من الطلبة والباحثين الاستفادة منها.

27. التوجيه بعدم استخدام مصادر الانترنيت بوصفها منهجاً علمياً الا بعد عرضها على اللجان العلمية في الأقسام وتقرير مدى صلاحيتها.

28. توجيه التدريسيين في جميع جامعات القطر الى تقديم احتياجاتهم بخصوص وسائل الأيضاح المطلوبة قبل بدء العام الدراسي والعمل على توفيرها قبل بدء الفصل الدراسي الاول.

29. تشريع القوانين التي تحمي الأستاذ من أبداء وجهة النظر العلمية والأدبية من دون تحيز وعدم تحميله مسؤولية أي أشكالية تنجم عن طرحها.

30. تجهيز جميع الأقسام العلمية بالمختبرات ومحاسبة الأقسام التي لم تقدم احتياجاتها من المختبرات والأجهزة العلمية.

31.أنشاء مكتبة في كل قسم تظم المصادر الخاصة باختصاص ذلك القسم.

32. توجيه اللجان العلمية في الأقسام الى متابعة طبيعة المناهج المدرسة من قبل التدريسيين وتشخيص أي خلل فيها.

33. استحداث منظومات تسجيل ونقل المحاضرات في كل قسم من خلال أجهزة التسجيل الصوتي والصوري في كل قاعة دراسية ليتسنى للطالب الحصول على المحاضرة حتى في حال تعذر حضورها وكذلك استقبالها عن طريق الانترنيت ومعرفة التدريس بأن بأمكان أي شخص في العالم مشاهدة وسماع محاضراته مما يكون دافعاً له يحركه على الدوام باتجاه تطويرها وأظهارها بأفضل شكل وبأعلى مستوى.

34. التأكيد على الالتزام بوقت المحاضرة البالغ 55 دقيقة والمحدد عالمياً على وفق دراسات ومعايير علمية والابتعاد عن مبدأ دمج المحاضرات إلا في حالات المحاضرات العملية والتطبيقية.

35. الاعتماد على تقنية البطاقة الذكية في تسجيل حضور الطالب او عدم حضوره بدلاً من الأسلوب التقليدي المتبع والذي يهدر المزيد من أوقات التعليم.

36. تشجيع الطلبة على المناقشة وأبداء أرائهم في القاعة الدراسية ومحاسبة كل من يسيء الى عملية تفاعل الطالب في القاعة الدراسية.

37. توجيه التدريسيين الى ضرورة تغطية مفردات المنهج الدراسي وعدم الخروج عنه إلا في حالات أتمامه بشكل متقن.

38. ضرورة تدريس المنهج من قبل أكثر من أستاذ كأن يكون التدريسي الذي يدرس في الفصل الدراسي الاول هو غير الذي يدرس في الفصل الدراسي الثاني والتدريسي الذي يدرس الشعبة أ , ب هو غير الذي يدرس الشعبة جـ , ء وهكذا بحيث يكون تقييم الطالب في المادة الدراسية أكثر موضوعية.

39.استضافة بعض التدريسيين من جامعات أخرى وأقسام مناظرة لتقديم محاضراتهم في بعض مفردات المنهج لكي يشجع على التنافس بين التدريسيين على تطوير محاضراتهم.

40.التأكيد على مبدأ التخصص الدقيق في منح وتوزيع المواد الدراسية بين كوادر الأقسام العلمية وبالأخص في الدراسات العليا.

41.ضرورة تقديم التدريسي للمصادر العلمية التي سوف تعتمد في تغطية مفردات المنهج العلمي الى اللجنة العلمية بحيث لا تقل عن ثلاثة مصادر للمادة الدراسية الواحدة.

42. ضرورة تقديم كل تدريس خطة واضحة عن توزيعه لدرجات الفصلين الدارسين مستندة على أساس مدى أدائه وانجازه لمتطلبات تغطية المنهج بأكمله.

43.ضرورة تحديد الساعات التطبيقية او العملية في خطة كل تدريسي والتي تركز على نقل خبرة الطالب الى ارض الواقع.

44.دعم وتعزيز التعاون بين اللجان العلمية في الجامعات والأقسام ونظيراتها في الجامعات العربية والعالمية في تطوير مناهجها.

45.التشجيع على ترجمة المصادر العلمية وخصوصا في ميدان العلوم الصرفة ودعمها مادياً على أساس أن هذه التخصصات والعلوم في الغالب تكون معلوماتها مستوردة من الدول المنتجة لها وان المصادر العربية الموجودة فيها تكون في الغالب مستهلكة ومستلة من مصادر عربية أخرى.

46. أذا ما تعذر التوسع الأفقي في أبنية الجامعات فأن أمكانية التوسع العمودي قائمة والتي ستعمل على تطوير العملية التعليمية بدلاً من الاختناق الحالي الحاصل في الأقسام بحيث أصبح استيعاب القاعة الدراسية أكثر من90 طالب في حين أنها لا تتسع كثر من60 طالب مما أنعكس سلباً على تقديم المنهج واستيعابه.

47. ضرورة تحديد واجبات التدريسيين حسب درجاتهم العلمية بالشكل الذي يعمل على خدمة العملية التعليمية الى أقصى حد كأن تكون اقتصار مهمة التدريسي بدرجة استاذ على تدريس الدراسات العليا فقط والاشراف على طلبة الدراسات العليا و المشاركة في اللجنة العلمية للقسم أما الأستاذ المساعد فتحدد مهمته بالتدريس في الدراسات العليا والأشراف على طلبة الدراسات العليا والتدريس في المراحل المنتهية والأشراف على التدريسيين الذين هم بدرجة مدرس في كل ما يتعلق بأدائهم الجامعي ، أما التدريسيين الذين هم بدرجة مدرس فأن مهمتهم التدريس في جميع المراحل بأستثناء المراحل المنتهية وأخيراً فالمدرس المساعد لا يسمح له بالتدريس الا بعد حصوله على لقب المدرس وتقتصر مهمته على الاشراف على بحوث الطلبة او مشاريع تخرجهم بمساعدة من هم أعلى منه بالمرتبة العلمية.

48. تشكيل لجان مختصة من الأساتذة في ميدان الاختبارات والمقاييس التحصيلية الموضوعية لتصميم نماذج من الاختبارات التحصلية الموضوعية المثالية وتعميمها على جميع الجامعات لغرض بناء اختباراتهم على وفقها او تنظيم دورات خاصة بهذا الغرض لشرح الكيفية التي ينبغي وضعها لتصميم الاختبار التحصيلي وشمول جميع التدريسيين في الجامعات بذلك.

الفصل الرابع

أستنتاجات البحث

في ضوء النتائج التي خرج بها البحث يمكن للباحثين الخروج بجملة من الأستنتاجات والتوصيات والمقترحات وكما يأتي : -

- **الأستنتاجات**

1- عدم وجود معايير علمية يتم على أساسها تعين التدريسي الصالح لهذه المهنة والطالب الذي يصلح للألتحاق بالجامعة والمنهج الذي ينبغي تعليمه في الجامعة .

2- عدم مواكبة الجامعات العراقية للتطور الحاصل في الجامعات العالمية .

3- عدم وجود أهتمام حكومي بالمؤسسات المعنية بالتعليم العالي .

4- هدر الكثير من الأمكانات المادية والمعنوية بأسم التعليم العالي في العراق .

5- توقف تطور التعليم العالي في العراق منذ عقود عدة .

- **التوصيات**

1- يوصي الباحثون بأجراء نهضة وثورة شاملة في ميدان التعليم العالي في العراق وعلى جميع المستويات المادية والمعنوية .

2- يوصي الباحثون بتخصيص ميزانيات مالية ضخمة للعقد القادم من الزمن بهدف تطوير التعليم العالي وخصوصا" في ميدان البحث العلمي بوصفه بوابة التطور الشامل للبلد .

3- يوصي الباحثون بتنظيم وسن القوانين التي تنظم عمل مؤسسات التعليم العالي والجامعة على وجه الخصوص .

4- من أجل ديمومة تطوير التعليم العالي لابد من تشكيل اللجان الوزارية التي تعمل على دراسات المشكلات التي تعترض مسيرة التعليم والعمل على تذليلها بأستمرار .

5- الأستعانة بالخبرات الدولية في تطوير التعليم العالي والجامعات في العراق .

- **المقترحات**

1- أجراء دراسات عبر الثقافات لمقارنة التعليم العالي والجامعات العراقية بمثيلاتها في بلدان أخرى .

2- أجراء دراسة لتحليل محتوى المناهج التعليمية في الجامعات العراقية .

3- أجراء تحليل محتوى مخرجات عملية التعلم في الجامعات العراقية .

4- أجراء درسات وصفية للكشف عن سمات شخصية أساتذة وطلبة الجامعات العراقية .

Funding

No funding received for this work

Conflicts Of Interest

The authors declare no conflict of interest

Acknowledgment

The authors would like to thank the anonymous reviewers for their efforts.

References

[1] c. Eason, b. Noble, and E.N. Sneddon, “On Certain Lipschitz-Hankel Integrals Involving the Products of Bessel Functions,” Phil. via. Roy. The London Company, Vol. A247, pp.529–551, April 1955. (Refs)

[2] J. Clerk Maxwell, Treatise on Electricity and Magnetism, 3rd ed., Vol. 2. Oxford: Clarendon, 1892, pp. 68–73.

[3] I.S. Jacobs and C.B. Bean, “Particles, Thin Films, and Anisotropy,” in Magnetism, vol. III, G. T. Rado and H. Suhl, eds. New York: Academic, 1963, pp. 271-350.

[4] K. Elisa, “Paper title if known,” Unpublished.

[5] t. Nichol," Title of the paper, in capital letters only," J. Name Stand. Brief, in the press.

[6] Y. Yorozu, M. Hirano, K. Oka, and Y. Tagawa, “Electron spectroscopy studies on ferromagnetic media and plastic substrate interface,” IEEE Transl. j. magnanimous. Japan, Vol. 2, pp. 740–741, August 1987 [Ninth Annual Abstracts Conf. Japan Magnets, p. 301, 1982].

[7] M. Young, Technical Writer's Guide. Mill Valley, California: University of Science, 1989.

مراجع

[1]ج. إيسون ، ب. نوبل ، وإي إن سنيدون ، "حول تكاملات معينة من نوع ليبشيتز-هانكل التي تتضمن منتجات وظائف بيسيل ،" فيل. عبر. روي. شركة لندن ، المجلدA247 ، pp.529–551، April 1955.) المراجع(

[2]جيه كليرك ماكسويل ، رسالة في الكهرباء والمغناطيسية ، الطبعة الثالثة ، المجلد. 2. أكسفورد: كلاريندون ، 1892 ، ص 68 - 73.

[3]آي إس جاكوبس وسي بي بين ، "الجسيمات الدقيقة والأغشية الرقيقة وتباين الخواص ،" في Magnetism ، المجلد III ، G. T. Radoو H. Suhl، محرران. نيويورك: أكاديمي ، 1963 ، ص 271-350.

[4]ك. إليسا ، "عنوان الورقة إذا كان معروفًا" ، غير منشور.

[5]ر. نيكول ، "عنوان الورقة المكتوبة بأحرف كبيرة فقط ، J. Name Stand. "مختصر ، في الصحافة.

[6] Y. Yorozu، M. Hirano، K. Oka، و Y. Tagawa ، "دراسات التحليل الطيفي الإلكتروني على الوسائط المغناطيسية الضوئية وواجهة الركيزة البلاستيكية ، IEEE Transl. "جيه. ماجن. اليابان ، المجلد. 2 ، الصفحات من 740 إلى 741 ، أغسطس 1987] الملخصات السنوية التاسعة .Conf مغناطيس اليابان ، ص. 301 ، 1982.[

[7]إم يونغ ، دليل الكاتب الفني. ميل فالي ، كاليفورنيا: جامعة العلوم ، 1989.